United Nations Population Fund

Funded by the European Union

# نحو إنهاء الحاجات غير الملباة لتدخلات تنظيم الأسرة في مصر

# ملخص تنفيذي

## خلفية

تواجه مصر تحدّياً مستمرًّا يتمثّل في عدم تلبية احتياجات تنظيم الأسرة، حيث تصل نسبة عدم تلبية هذه الاحتياجات إلى 13,8%، على الرغم من التقدّم المُحرز في خفض معدلات الخصوبة إلى 2,85 في عام 2021. وتعود هذه الفجوة بين رغبات النساء في الإنجاب والاستخدام الفعلي لوسائل تنظيم الأسرة إلى عديد من العوائق، تشمل محدودية الوصول إلى المعلومات والموارد، وعدم كفاية جودة الخدمات المقدّمة، ومعارضة الزوج والعائلة، بالإضافة إلى الآراء الثقافية المناهضة لوسائل تنظيم الأسرة.

وتعد معالجة هذه القضية أمر بالغ الأهمية لصحة المرأة الإنجابية وصحة المرأة والطفل معًا والمساواة بين الجنسين والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك تحقيق الأهداف الديموغرافية لمصر. ويمثل الشباب نسبة كبيرة من السكان، وهو ما يوفر لمصر فرصة للاستفادة من العائد الديمغرافي، وهي الزيادة التي تحدث في الإنتاجية الاقتصادية نتيجة لزيادة عدد المشتغلين في القوى العاملة مقارنة بنسبة الإعالة. هذا وتعتبر الاستثمارات الاستراتيجية في تنظيم الأسرة ضرورية لتعزيز التنمية المستدامة وبناء مستقبل أكثر مرونة.

## الوضع الراهن

تعتمد مصر نظامًا لتنظيم الأسرة يشارك فيه القطاعان العام والخاص، مع احتلال وزارة الصحة والسكان موقع الصدارة في هذا المجال. وتُسهم مبادرات المنظمات غير الحكومية، بقيادة وزارة التضامن الاجتماعي والمشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية، في رفع مستوى الوعي وتوفير الخدمات. كما تلعب أيضاً المساعدات المقدمة من المانحين دورًا هامًا في دعم الجهات الوطنية المختلفة. ورغم هذه الجهود، تواجه مصر تحديات جمة في مجال تمويل الصحة حيث يشكل الانفاق الخاص جزءًا كبيرًا من إجمالي إنفاق الرعاية الصحية، حيث تغطي الحكومة حوالي الثلث فقط. وبينما تسعى الجهات المعنية إلى زيادة تمويل الصحة العامة والوفاء بالالتزامات الدستورية المتمثلة في تخصيص 3% من الناتج المحلي الإجمالي للصحة بحلول عام 2030، لا يزال القطاع بعيدًا عن تحقيق هدف إعلان أبوجا المتمثل في تخصيص 15% من الناتج المحلي الإجمالي للصحة.

وتشمل التحديات أيضا ما يلي:

**الاختلافات الجغرافية:** تبرز الحاجة غير المُلّباة لتنظيم الأسرة بشكلٍ جليّ في مناطق ريف صعيد مصر.

**جودة الخدمة:** تُلقي المخاوف المتعلقة بالآثار الجانبية ومعدلات التوقف عن استخدام وسائل منع الحمل الضوء على ضرورة تحسين خدمات الإرشاد والمتابعة.

**الحواجز الاجتماعية والثقافية**: تُؤثّر الأعراف والمعتقدات السائدة على قرارات تنظيم الأسرة.

**تمويل الرعاية الصحية:** يعتمد النظام المصري بشكلٍ كبير على الإنفاق الخاص (60٪)، ولكن هناك جهود حثيثة ومستمرة لزيادة الإنفاق الحكومي على الصحة العامة لتخفيف العبء المالي على المواطنين.

## الغرض من الدراسة

تُمثّل هذه الدراسة أداةً فعّالةً لإبراز الامكانات التحويلية لمعالجة الحاجة غير الملبّاة لتنظيم الأسرة من خلال الاستثمارات الاستراتيجية. فهي تُسلّط الضوء على الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لمعالجة هذه القضية، وتُوجّه عملية صنع القرار، وتضمن توجيه الاستثمارات بكفاءة وفعالية نحو تحقيق نتائج إيجابية دائمة. كما تُحفّز على زيادة الاستثمار العام وتعزيز شراكات التمويل الخاص، وتُعزّز نهجًا تعاونيًا وشاملًا لتحقيق أهداف تنظيم الأسرة.

**تشمل المزايا الرئيسية المحتملة للاستثمار في تنظيم الأسرة ما يلي:**

**المزايا الصحية**: خفض وفيات الأمهات، وتحسين صحة الطفل، وتقليل حالات الحمل غير المخطط لها، والحد من الإجهاض غير الآمن.

**التقدم الاقتصادي والاجتماعي:** تعزيز فرص التعليم والعمل للمرأة، وزيادة المدخرات الأسرية، وتحقيق تأثير إيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

**المرونة الديموغرافية:** تحقيق استقرار في معدلات النمو السكاني، مما يسهّل تكيف النظم المختلفة مع الواقع الجديد والاستفادة من الفرص المتاحة.

**فعالية التكلفة :**تحقيق عوائد استثمارية كبيرة من خلال خفض النفقات العامة طويلة الأجل المرتبطة بالحمل غير المخطط له والرعاية الصحية والدعم الاجتماعي.

## المنهجية

### 1. النهج التشاركي

تم تشكيل فريق مرجعي من الخبراء من مختلف الجهات الحكومية ذات الصلة، إلى جانب ممثلي المكتب القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان في مصر والمقر الرئيسي له، حيث كان الهدف الرئيسي لهذا الفريقالمتميز هو ضمان التحقق من سلامة البيانات والسيناريوهات المختارة، مما يؤكد الالتزام بموثوقية ودقة نتائج الدراسة.

### 2. النمذجة والبيانات

- الأدوات: تم استخدام مجموعة برمجيات منها Impact40(صندوق الأمم المتحدة للسكان، وآخرون)، بما في ذلك وحدة فامبلان (FamPlan) لحساب معدل انتشار وسائل منع الحمل (CPR)، ومعدل انتشار وسائل منع الحمل الحديثة (mCPR)، ومعدل الخصوبة الكلي (TFR)، والحاجة غير الملباة لتنظيم الأسرة (FP)، ووحدة تكلفة أداة إنقاذ الأرواح ليست (LiST) لتقدير تكاليف تلبية الحاجات غير الملباة لتنظيم الأسرة.
- مصادر بيانات :
  - تنظيم الأسرة: مسح صحة الأسرة المصرية لعام 2021
  - التركيبة السكانية: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2021-2022
  - التكاليف: وزارة الصحة والسكان
  - تم تطبيق التقديرات الإقليمية عند وجود فجوات في البيانات الوطنية، واستخدمت برنامج Spectrum لإثراء التقديرات على المستوى القطري .

### 3. السيناريوهات

يركز التحليل على تعزيز استخدام وسائل منع الحمل الحديثة (mCPR)لتلبية الحاجة غير المُلّباة لتنظيم الأسرة. وقد تم تصميم ثلاثة سيناريوهات إضافية إلى جانب السيناريو الحالي (الوضع الراهن) حيث تُجسّد هذه السيناريوهات مستويات متباينة من معدل انتشار وسائل منع الحمل (CPR) ومعدل انتشار وسائل منع الحمل الحديثة (mCPR) المتوقعة، مع تفصيل النتائج الصحية المُتوقّعة، وانخفاض معدلات الخصوبة، والموارد اللازمة لتعزيز تدخلات تنظيم الأسرة لتحقيق هذه المستويات المُتنوّعة من النجاح.

- السيناريو الحالي (الوضع الراهن): ثبات معدل انتشار وسائل منع الحمل عند 66.4٪ من عام 2023 إلى عام 2030.
- السيناريو الأول: زيادة معدل انتشار وسائل منع الحمل إلى 70% بحلول عام 2030.
- السيناريو الثاني: وصول معدل انتشار وسائل منع الحمل إلى 75% بحلول عام 2030 (متماشياً مع أهداف التنمية المستدامة واستراتيجية السكان والتنمية الوطنية 2023-2030).
- السيناريو الثالث: وصول معدل انتشار وسائل منع الحمل إلى 80.2٪ بحلول عام 2030.

### 4. مزيج وسائل منع الحمل :

تم استخدام مسح صحة الأسرة المصرية لعام 2021 لتوفير بيانات خط الأساس حول استخدام وسائل منع الحمل، حيث تحقق فريق الخبراء من صحة التوقعات التي تشير إلى توجه متزايد نحو الاعتماد على الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة مستقبلاً، وهي:

- ازدياد الأساليب الحديثة: من المتوقع زيادة استخدام غرسات منع الحمل واللولب الرحمي.
- انخفاض الطرق التقليدية: من المتوقع أن ينخفض الانسحاب والامتناع الدوري للعلاقة الزوجية والطرق التقليدية الأخرى بشكل كبير أو تختفي بحلول عام 2030.
- الاتجاهات المتباينة: من المتوقع أن ينخفض استخدام الحقن واستخدام حبوب منع الحمل بنسبة بسيطة وكذلك الواقي الذكري وتعقيم الإناث.

### 5. تعريف الحاجة غير الملباة:

يتماشى التعريف مع معايير منظمة الصحة العالمية / ومسح صحة الأسرة المصرية ويركز على النساء في سن الإنجاب (15-49):

- تنظيم فترات الحمل (التباعد): خطر الحمل، وعدم استخدام وسائل تنظيم الأسرة والرغبة في تأخير الولادة التالية أو عدم التأكد من التوقيت.
- تنظيم النسل (الحد): خطر الحمل، وعدم استخدام وسائل تنظيم الأسرة وعدم الرغبة في المزيد من الأطفال.

## نتائج وتأثير إنهاء الحاجات غير الملباة

### 1. الحد من الحاجات غير الملباة

تتوقع جميع السيناريوهات انخفاضًا في الحاجة غير الملبية لتنظيم الأسرة خلال الفترة 2023-2030، وذلك مع توقع زيادة استخدام وسائل منع الحمل الحديثة:

- السيناريو الأول: انخفاض الحاجات غير الملباة إلى 11,6٪ بحلول عام 2030
- السيناريو الثاني: انخفاض الحاجات غير الملباة إلى 8,6٪ بحلول عام 2030
- السيناريو الثالث: انخفاض الحاجات غير الملباة لتصل إلى 5,7٪ بحلول عام 2030

### 2. الآثار المترتبة على النتائج الصحية

من المتوقع أن يؤدي زيادة استخدام وسائل منع الحمل الحديثة إلى انخفاض عدد حالات الحمل غير المخطط لها والإجهاض غير الآمن. ويُقدّر حدوث حوالي 11,5 مليون حالة حمل غير مخطط لها و5,7 مليون حالة إجهاض غير آمن بين عامي 2023 و2030 وفقًا للوضع الراهن. ويُتوقع أن يؤدي توسيع نطاق استخدام وسائل منع الحمل إلى تفادي أعداد كبيرة من حالات الحمل غير المخطط لها والإجهاض غير الآمن، كما هو موضح في الشكل رقم 1.

## تكلفة انهاء الحاجات غير الملباة لتنظيم الأسرة

تشمل التكاليف الإجمالية لبرامج تنظيم الأسرة جميع النفقات المتعلقة بمعالجة الحاجة غير المُلبّاة لتنظيم الأسرة. وتشمل هذه النفقات الأدوية والمستلزمات الطبية، وأجور الموظفين، والتكاليف الرأسمالية، وغيرها من المصروفات الدورية.

ووفقًا للشكل رقم 2، كلما ارتفعت معدلات انتشار وسائل منع الحمل المستهدفة، زادت التكاليف الإجمالية. ومع ذلك، من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى انخفاض في الإنفاق العام على رعاية حالات الحمل غير المرغوب فيها وتحسين صحة الأمومة في المدى الطويل.

**العدد المتوقع للحمل غير المخطط له والإجهاض غير الآمن الذي تم تجنبه بسبب زيادة معدلات استخدام وسائل منع الحمل (2023-2030)**

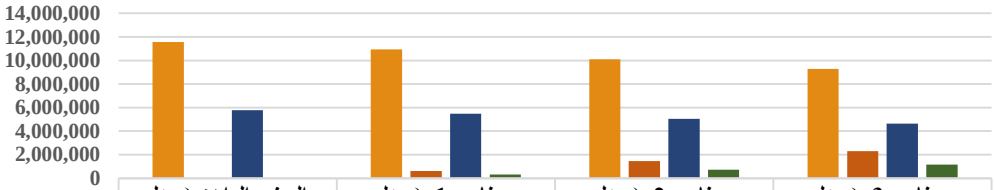


| | الوضع الراهن (معدل استخدام الوسائل 66.4%) | سيناريو 1 (معدل استخدام الوسائل 70 %) | سيناريو 2 (معدل استخدام الوسائل 75 %) | سيناريو 3 (معدل استخدام الوسائل 80.2 %) |
|---|---|---|---|---|
| حالات الحمل غير المخطط | 11,578,250 | 10,954,615 | 10,112,023 | 9,287,825 |
| حالات الحمل غير المخطط المتجنة | | 623,635 | 1,466,227 | 2,290,425 |
| حالات الإجهاض غير الآمن | 5,789,124 | 5,477,309 | 5,056,011 | 4,643,912 |
| حالات الإجهاض غير الآمن المتجنة | | 311,815 | 733,113 | 1,145,212 |

**الاستثمار الإضافي المطلوب لتخفيض الحاجات غير الملباة لتنظيم الأسرة بالمقارنة بالوضع الحالي بالجنيه المصري(2023-2030)**

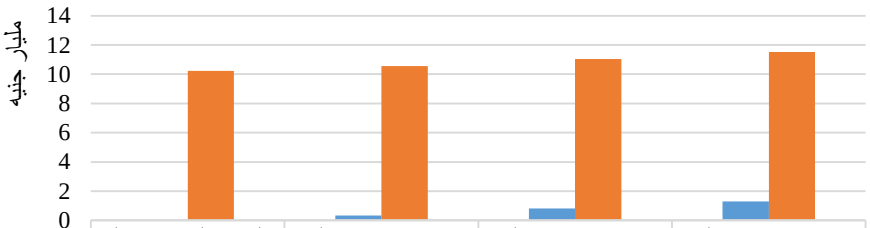


| | الوضع الراهن (معدل استخدام الوسائل (%66.4 | سيناريو 1 (معدل استخدام الوسائل 70 (% | سيناريو 2 (معدل استخدام الوسائل 75 (% | سيناريو 3 (معدل استخدام الوسائل (% 80.2 |
|---|---|---|---|---|
| الإستثمار الإضافي لتخفيض الحاجات غير الملباة | 0 | 345000000 | 825000000 | 1300000000 |
| إجمالي التمويل المطلوب لتدخلات تنظيم الأسرة | 10220000000 | 10565000000 | 11045000000 | 11520000000 |

## التكاليف الإضافية تبعاً لوسيلة تنظيم الأسرة

- تكاليف حبوب منع الحمل مرتفعة: بسبب الاستخدام المتكرر، تظل التكلفة الإجمالية للحبوب مرتفعة، حتى لو انخفض الاستخدام.
- ارتفاع تكاليف اللولب أيضًا: تزداد التكاليف بشكل كبير حيث أصبح استخدام اللولب أكثر استخدامًا في سيناريوهات الانتشار الأعلى.

## الاستثمار المطلوب والفجوة التمويلية

يشكل الافتقار إلى البيانات الوطنية الشاملة المتعلقة بتكلفة وسائل تنظيم الأسرة والنفقات الفعلية التي يتم تكبدها في برامج تنظيم الأسرة قيدًا رئيسيًا. واستندت حالة الاستثمار على تكاليف الوحدة التي قدمتها وزارة الصحة والسكان لأساليب معينة، لتكون بمثابة أساس لتقييم متطلبات التمويل لتحقيق كل سيناريو من السيناريوهات المتوقعة. ولتحديد فجوة التمويل للحد من الاحتياجات غير الملباة لتنظيم الأسرة، استندت دراسة الجدوي على الأتي: (1) إجمالي تكاليف تدخلات تنظيم الأسرة، (2) وظفت حالة الاستثمار نسبة ميزانية تنظيم الأسرة المخصصة للبرامج خلال العام المالي 2024/2023، والبالغة 0,0076٪ من الموازنة العامة للدولة. حيث تفترض حالة الاستثمار زيادة في الميزانية المخصصة بنفس النسب المئوية، وذلك لمحاكاة الزيادة السنوية في التكاليف الإضافية.

**فجوة التمويل لتنظيم الأسرة لإنهاء الحاجة غير الملباة، 2023-2030**

*(بمليار جنيه مصري)*

| | سيناريو 1 (معدل استخدام وسائل منع الحمل 70%) | سيناريو 2 (معدل استخدام وسائل منع الحمل 75%) | سيناريو 3 (معدل استخدام وسائل منع الحمل 80,2%) |
|---|---|---|---|
| إجمالي التمويل المطلوب المقدر لتدخلات تنظيم الأسرة الكلية 2023-2030 (أ) | 10.6 | 11.1 | 11.6 |
| مخصصات الموازنة العامة المتوقعة لتنظيم الأسرة (ب) | 3.24 | 3.3 | 3.6 |
| فجوة التمويل (ج) = [(أ) – (ب)] | 7.36 | 7.8 | 8 |
| نسبة فجوة التمويل (ج)/(أ) (%) | 69.43% | 70.27% | 68.96% |

## الرسائل الرئيسية

- تدعو دراسة الجدوي إلى العمل على زيادة الاستثمار في مجال تنظيم الأسرة في مصر، مع التأكيد على الهدف الطموح المتمثل في القضاء على الحاجات غير الملباة.
- تبلغ التكلفة الإجمالية لتنظيم الأسرة بين عامي 2023 و2030 المتعلقة بالوضع الراهن 10,3 مليار جنيه **ولكي تتمكن مصر من الحد من الحاجات غير الملباة بحلول عام 2030- وبما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة واستراتيجية السكان الوطنية المحدثة (السيناريو 2) - فان هناك حاجة إلى استثمار إضافي بقيمة 825 مليون جنيه مصري على مدى السنوات السبع المُقبلة ليصل إجمالي الاستثمار إلى 11,1 مليار جنيه مصري لتحقيق 75٪ من معدل انتشار وسائل منع الحمل.** مما سيؤدي إلى خفض الحاجة غير الملباة إلى 8,6٪ بحلول عام 2030.
- بمقارنة نتائج السيناريوهات بالوضع الراهن، يمكن للسيناريو 2 (75٪ من معدل انتشار وسائل منع الحمل بحلول عام 2030) أن يمنع:
  - 1,5 حالة حمل غير مخطط له.
  - 733 ألف حالة اجهاض غير آمن.
- وفقًا للسيناريو الثالث، سيؤدي استثمار إضافي قدره 3,1 مليار جنيه مصري بين عامي 2023 و2030 مقارنة بالوضع الراهن إلى زيادة معدل انتشار وسائل منع الحمل إلى 80.2% وخفض الحاجة غير الملبية لتنظيم الأسرة إلى 5,7% (وهو الهدف المنشود البالغ 6% من قبل استراتيجية السكان الوطنية المحدثة).
- بالمقارنة مع الوضع الراهن، يمكن أن يمنع السيناريو 3 (معدل انتشار وسائل منع الحمل 80,2% بحلول عام 2030) ما يلي:
  - حوالي 2,3 مليون حمل غير مخطط له.
  - حوالي 1,14 مليون حالة إجهاض غير آمن.
- تشير التقديرات إلى أن التمويل سوف يتناقص بنسبة 70٪ في جميع السيناريوهات (2023-2030).
- سيتطلب سد الفجوة استكشاف مصادر تمويل بديلة مثل النهج المتكامل وأدوات التمويل المبتكرة وزيادة الاستثمار من الموازنة والتمويل من الجهات المانحة والشراكات.
- يساهم انخفاض الحاجات غير الملباة بحلول عام 2030 في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة:
  - الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة (الصحة الجيدة والرفاهية): الحد من وفيات الأمهات والحمل غير المقصود والإجهاض غير الآمن.
  - الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة (المساواة بين الجنسين): تمكين المرأة من خلال منحها السيطرة على صحتها الإنجابية.
  - الهدف الاول من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر): تحسين الرفاهية الاقتصادي من خلال تمكين الأسر الصغيرة وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة.

يعتبر تنظيم الأسرة عاملاً محورياً له القدرة على التأثير بشكل كبير على الصحة والنتائج التنموية المتكاملة. ويشمل ذلك خفض حالات الحمل غير المخطط لها والإجهاض غير الآمن ووفيات الأمهات.

## التوصيات وسبل المضي قدماً

- التنفيذ الاستراتيجي وبناء القدرات: لإحداث تأثير دائم على صعيد توفير خدمات تنظيم الأسرة عالية الجودة، من الأهمية بمكان تطوير وتنفيذ مبادرات استراتيجية لتعزيز قدرة مقدمي الرعاية الصحية. ويُعد دمج برامج تدريبية متكاملة لتنظيم الأسرة ضمن الإطار الأوسع للرعاية الصحية قيمة مضافة لضمان الاستدامة وتحقيق أثر طويل المدى.
- تعزيز البيانات لاتخاذ قرارات رشيدة ومستنيرة: الاستثمار في الأنظمة لتحسين قواعد البيانات وذلك لتسهيل اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة لصانعي السياسات وإنشاء آليات قوية للرصد والتقييم لتتبع التقدم المحرز في برامج تنظيم الأسرة وتأثيرها على النتائج الصحية.
- الالتزام المالي وتخصيص الموارد: تتطلب جهود الدعوة لزيادة الالتزام المالي بتدخلات تنظيم الأسرة- مع التركيز على تلبية الحاجات غير الملباة في مصر- العمل على تأمين التمويل من موارد متنوعة بما في ذلك الشركاء الدوليين.
- مواصلة البحث والتكيف: تشجيع القيام بالمزيد من البحوث من خلال تنفيذ حالات الاستثمار بشأن الحد من وفيات الأمهات والعنف القائم على النوع بما في

ذلك زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وتكييف خطة التنفيذ بناء على نتائج البحوث الناشئة، وضمان بقاء التدخلات مستجيبة للاحتياجات والتحديات المتطورة.

- التعاون المشترك بين الجهات الفاعلة: تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والقطاع الخاص للاستفادة من الخبرات والموارد الجماعية.

من خلال تبني هذه التوصيات، يمكن لمصر المضي قدماً في أجندة تنظيم الأسرة، وتعزيز مستقبل يتسم بتحسن النتائج الصحية، والمساواة بين الجنسين، وقدرة المجتمع على الصمود. ويمكن النظر إلى تنظيم الأسرة على أنه حجر الزاوية لأهداف أوسع نطاقا للصحة العامة والتنمية مما يمهد الطريق لمستقبل أكثر صحة وإنصافا واستدامة.

**Disclaimer:**

This publication has been produced with the assistance of the European Union. The contents of this publication are the sole responsibility of the Institute of National Planning and can in no way be taken to reflect the views of the European Union.

يمكنك الاطلاع على التقرير من خلال رمز (QR)

INP
معهد التخطيط القومي
INSTITUTE OF NATIONAL PLANNING

UNFPA
United Nations Population Fund

Funded by the European Union